

## أزمة بناء الدولة العربية المستقلة

### The Crisis of Constructing an Independent Arab Country

#### الحكم الراشد والمقاربة الحضارية كبديل

#### Good Governance and a Civilized Approach as an Alternative

د. طيفور فاروق

<sup>1</sup> كلية الحقوق والعلوم السياسية البلدية 02 (الجزائر)، abousiraj11@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/03/05 تاريخ القبول: 2022/04/10 \* تاريخ النشر: 2022/04/15

#### ملخص:

تعتبر قضية بناء الدولة أحد المواضيع الهامة في حقل الدراسات السياسية ، فمنذ أمد طويل تحاول الدول المستقلة حديثاً ، تحقيق ترميمها و البحث عن سبل تجسيد حكما راشدا يعكس قدراتها المؤسساتية ويستثمر في مواردها ، وقد عرفت الدولة الوطنية في المنطقة العربية أزمة بنيوية منذ حصولها على الاستقلال، بسبب هشاشة البناء المؤسساتي أمام التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد الاستعمار، و اليوم يطرح موضوع إعادة بناء الدولة نفسه بقوة أمام التغيرات المفاجئة التي عرفتتها العديد من الأقطار العربية في إطار ما يعرف بالربيع العربي سنة 2011، وهو موضوع تتداخل فيه العديد من العوامل الداخلية والمتغيرات الخارجية ،التي تساهم في رسم المنحنى الذي سنأخذه عملية إعادة بناء الدولة ،حيث تسعى هذه الدراسة إلى توصيف موضوعي لأزمة الدولة الوطنية العربية وتحليل الأسباب التي حالت دون نجاح تجربتها وأبقتها في دوامة التعثر والإخفاق، مروراً بتحديد الاختلال الوظيفي والانكشاف الاستراتيجي على كافة المستويات وتقتراح مقاربة الحكم الراشد و المقاربة الحضارية والمقاربة المؤسساتية كبديل.

**الكلمات المفتاحية :** دولة ما بعد الاستعمار،بناء الدولة،التخلف والتنمية،مقاربة الحكم الراشد ،المقاربة الحضارية.

#### Abstract :

*Constructing the country becomes one of the crucial issues in the field of political studies. Long time ago, the countries recently independent have been trying to reach their development through searching in different ways to represent good governance that reflects their institutional aptitudes and invests in their resources. The nationalist country in the Arab world has known a structural crisis since its liberation due to the instability of its institution that faced the challenges imposed during postcolonialism.*

*Nowadays, the issue of reconstructing a country is strongly imposed within the sudden changes that took place in many Arab countries which is known as the Arab Spring of 2011. This matter, which is interfered by many internal factors and external variables, contributes in the design of the curve that the country's reconstruction will take.*

*This study pursues in describing the Arab national crisis, in a subjective way, beginning with an analysis of the reasons that prevented the success of its experience and kept it in the cycle of uncertainty and failure, through the identification of dysfunction and strategic exposure at all*

levels. It proposes the good governance approach ,and the civilizational approach, as an alternative.

**Keywords:** post colonial country, constructing a country, underdevelopment and development, the good governance approach ,the civilizational approach.

### مقدمة:

شكل مفهوم الدولة للإنسان على الدوام الهاجس الذي يلزمه في حياته الشخصية، في علاقاته مع الآخرين، وأوضاعه الخاصة والعامة، بحيث يجدها أينما ولى وجهه، ولقد تساءل الكثير من الفلاسفة والمفكرين عن ماهية الدولة، هل تشكل كيانا ماديا ، أم هي مجرد شيء معنوي نشعر به دون أن نستطيع تحديده ،ولان الدولة على هذا القدر من الأهمية فمن الطبيعي أن تكون موضوع جدل بين مدارس الفكر وتياراته، وعلى هذا الأساس فقد انبثق مفهوم الدولة في الفكر السياسي الغربي عبر محطات تاريخية ، رافقها تبلور مجموعة من النظريات تراوحت بين المرجعية المثالية و المرجعية المادية .

و تبلور مفهوم الدولة- الأمة في أوروبا من خلال التراكم النظري/ الفلسفي و الحراك السياسي الذي كانت تشهده الساحة الأوروبية في القرون الوسطى ، فالعودة إلى التراث الفكري الإغريقي ، والقانون الروماني ، وضع موضع تساؤل العديد من الأشياء ، لعل أهمها بالنسبة إلينا هو مفهوم الدولة ، وعلاقتها بمحيطها ، بالدين ، بالمجتمع/ الأمة ، بالمؤسسات ، بالأخلاق ، تمت أجراة هذه العلاقات في إطار نظري ، وتطبيقي ، كان محصلته النهائية ، انبثاق الدولة القومية في القرن 19 ، لتدخل أوروبا بعد ذلك في عهد جديد ، عهد إرساء الديمقراطية والحقوق الفردية.

و ارتبطت حيال ذلك الوضع فكرة التقدم والحداثة بمفردات مهمة مثل الفرد والمجتمع والقانون والدولة، وأصبح التحدي الذي يواجه أي أمة يرتبط بتغيير نمط بنائها الاجتماعي كما حدث في الغرب، وراجت مقولات ترى في نموذج التقدم الغربي موزعا للاقتباس والافتداء، والمطلوب وفق هذه الرؤية ليس فقط بناء أنظمة قانونية لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن أيضا تفكيك البناءات الاجتماعية التي تعتبر متعارضة مع الحداثة وتغيير بنية الأمة لتنسجم مع المشروع السياسي للحداثة الغربية.

وقد اقتبست الدول العربية من الغرب نموذج الدولة القومية الحديثة، ولكن قوانين الدولة الحديثة لم تقو البنية الاجتماعية للأمة، وكانت التعديلات المؤسسية والتشريعية منقطة الصلة بالبناء الاجتماعي الموروث، وترتب على ذلك حدوث ازدواجية بين البنية الاجتماعية والحضارية وبنية الدولة الحديثة فكانت المحصلة إلحاق الضرر والتشوّه بالدولة والبنية الاجتماعية معا في آن واحد، وأجهضت احتمالات النهضة فلم تعد الدولة قادرة على حملها ولا الأحزاب السياسية ولا البنية الاجتماعية التقليدية التي فقدت أدواتها وفعاليتها.

وإذا أمعنا النظر في هذه المقدمة وتتبعنا المفهوم الغربي للدولة وموقفه من المتغير الاجتماعي والحضاري، وأردنا أن نعرف بالتدقيق أهمية المتغير الاجتماعي والحضاري في بناء الدولة بهذا المفهوم، فإن واقع الدولة القومية الحديثة ولاسيما في البلدان العربية، هي أحسن نموذج يمكن معه معرفة دور البنية الاجتماعية والحضارية في بناء الدولة وتقدمها ونهضتها او انكسارها وفشلها وتخلفها .

وأصبح الصراع اليوم يدور في هذه الدول بين فريقين :الفريق المنحاز للفكرة الغربية الذي يرى أن إخفاق تجربة الحداثة كان بسبب الأبنية والتقاليد الموروثة، وعليه يجب القضاء على هذا البناء التقليدي، والفريق الثاني المنحاز إلى الموروث يرى أن استيراد الفكرة الغربية هو سبب حالة التعريب والاغتراب، وهو ما يسبب

المزيد من التدهور، والحل في نظر هذا الفريق يكمن في العودة إلى الأصول الحضارية المؤسسة للأمة والدولة معا .

هذا الواقع الذي سردناه هو الذي يجعلنا نعيد طرح السؤال من جديد : ماهي الأسباب والدوافع التي أدت إلى فشل الدولة الوطنية وبقائها في دوامة التعثر والإخفاق؟ وكيف يمكنها استعادة دورها في نهضة الأمة وتقديمها؟

حيث تطرح أمامنا عدة فرضيات لتجيب على هذه الإشكالية ومنها أنه كلما كان بناء هياكل الدولة وتشريعاتها منسجما مع البنية الاجتماعية والحضارية ومنتاغما مع إرادة المجتمع وتطلعاته كلما استطاعت الدولة وأبنيتها الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية والنهضة، وكلما ابتعدت الدولة عن التجاوب مع الأبنية الاجتماعية والتطلعات الراسخة لدى المجتمع باستيراد نموذج الدولة الحديثة كلما عاشت حالة تغول وابتعاد عن آمال المجتمع مما يؤدي إلى حالة اللا إستقرار السياسي والاجتماعي ثم الوصول إلى حالة الانهيار، كما أن حالة الإخفاق التي تعيشها الدولة الوطنية العربية يرتبط ارتباطا وثيقا باستيراد أو فرض أو التجاوب غير المعقلن مع معايير و أسس وأنماط الدولة المعولمة التي قضت على آخر ما تبقى من مظاهر الدولة الوطنية المستقلة.

أما بشأن المنهج المعتمد في هذه الدراسة فهو المنهج الكلي التحليلي الذي يسعى إلى قوننة الظاهرة التاريخية والاجتماعية أي إخضاعها لقانون يحكم مسارها منذ توافر أسباب نشوئها وتشكلها، مروراً بالمسارات التي تسلكها في المكان والزمان المعينين، وصولاً إلى النتائج التي تتركها في الواقع الراهن.

ولفحص هذه الفرضيات سنستخدم المنهج التاريخي من خلال ترتيب الوقائع المتعلقة بتطور بناء الدولة الوطنية واستخراج القواعد التي تمثل أسباب مؤثرة في واقع الدولة الوطنية الحالية كما تعتبر أيضا وسيلة لإعادة بنائها من جديد، كما سنستخدم اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع باعتباره يهتم بعملية التفاعل بين الدولة والمجتمع، إذ أن العديد من الدارسات تناولت العلاقات بين الدولة والمجتمع ولكنها لم تضع إطارا تحليليا يستوعب هذه العلاقة، ويسبر أغوارها للوصول في النهاية إلى معرفة خصائص تلك العلاقة وأنماطها، وكذا المنظور البيئي الحضاري الذي يركز على المزاجية بين مراعاة خصوصية عملية بناء الدولة وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والاستفادة من المداخل المعرفية التي سادت في الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتها.

ونحاول معالجة هذه الإشكالية وفق هذه المنهجية من خلال أربعة محاور، الأول يبحث في إشكالية بناء الدولة في الوطن العربي، والثاني يناقش الأزمات التي تعاني منها الدولة الوطنية والثالث يتناول المفاهيم الجديدة لبناء الدولة والرابع يقترح مقاربات إعادة بناء الدولة في الوطن العربي .

## 1. إشكالية بناء الدولة في الوطن العربي

### 1.1 ظروف نشأة الدولة الحديثة في الوطن العربي :

لقد نشأت الدولة الحديثة في الوطن العربي في ظل ظروف تاريخية عامة كانت غاية في الاستثنائية والخصوصية والتنوع، إذ لم تولد الدولة القطرية العربية ولادة واحدة موحدة، ففي بعض الحالات كانت الدولة أو ما يشبهها موجودة أصلا وجاء المستعمر ليعززها ويقوي من سلطانها، أو لينقضها ويستبدلها بمؤسساته، وفي حالات أخرى كانت مؤسسات وأجهزة الدولة مفروضة بطريقة فوقية على مؤسسات المجتمع المدني من جانب القوى الاستعمارية، وحتى في مرحلة ما بعد الاستقلال جرى الحفاظ على معظم الشكليات الموروثة من الحقبة السابقة، دون تغيير يتناسب وحجم الكفاح الذي خاضته الشعوب العربية من أجل تغيير ثوري في الأسس

والآليات ولذا صدق توصيف بعض الباحثين لها بأنها نظم أو دول ما بعد الاستعمار تأسيساً على ملاحظة امتدادها المؤسسي والقانوني لتلك التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية (الزبيدي، 2008، ص72). وعلى الرغم من أهمية مؤسسة الدولة في العالم العربي، فإن الاهتمام بدراساتها -كقضية فكرية وسياسية- هو أمر حديث وغير مكتمل. فلدينا أكثر من 20 دولة عربية ذات سيادة، والكثيرون يأملون في دولة عربية موحدّة، وهذه الدولة القطرية ذات جهاز إداري ضخم ومتحكم بصورة طاغية على الاقتصاد القومي وعلى نظم التعليم والثقافة، ومع ذلك فإن التنظير للدولة -بتجزرها الاجتماعي، وإطارها القانوني وأخلاقياتها الفلسفية- ما يزال متخلفاً بصفة عامة.

إن الآراء والنظريات التي طُرحت حول مفاهيم الدولة ونشأتها وتطورها في الفكر العالمي المقارن منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى القرن العشرين؛ على يد رواد من أمثال ميكافيللي وبودان وهوبز وهيجل وماركس، وما حدث لموضوع "الدولة" من تطور مع بداية السبعينيات حين أصبح موضوعاً محورياً في الدراسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، إلى أن وصل مفهوم "الدولة" -في الدراسات المقارنة- أنها ظاهرة ومفهوم يمكن تحديد أصوله وجذوره، أدى كل ذلك إلى التعدد والتنوع في طبيعة المؤثرات التي خضعت لها عملية تكوين "الدولة الحديثة" كما أدى إلى وجود مفاهيم مختلفة لاصطلاح "الدولة" في الأدبيات المختلفة، حددت في: حكومة، نظام قانوني مؤسسي، طبقة حاكمة، نظام معياري متكامل للقيم العامة (الانصاري، 1995، ص120).

## 2.1: تأثير الرؤية الاستعمارية على أنماط الدولة العربية

لقد جُلبت في ظل الاستعمار الأوروبي أنماط قيم ومعايير سلوك تأخذ بأنساق من القيم والمعايير وأنماط السلوك الغربية لقلّة من السكان كانت قد ارتبطت وانتفعت من علاقتها الاقتصادية والسياسية به. والنتيجة أن المجتمع بات مشوهاً اقتصادياً وثقافياً، وعلى المستوى السياسي اصطنعت دول لم يكن لها وجود وكرست سلطات لتعدو دولاً، وزرع في قلب الوطن العربي كيان غريب بات يمثل الخطر الرئيس على حاضر ومستقبل الوطن العربي كله. وجرى إدماج الوطن العربي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وألزم بتقسيم دولي للعمل بما يخدم مصالح المركز الأوروبي وأصبح الوطن العربي مدمجاً في سوق عالمية تهيمن عليها الدول الصناعية المتقدمة، وأدخلت الكيانات القطرية العربية بعد الحرب العالمية الثانية المسرح الدولي كدول ذات سيادة، وكان ما يحكم إقامة هذه الدولة أو تلك ليس المنطق الجغرافي أو الاجتماعي أو الثقافي بل خلفيات التجربة الاستعمارية وبعض الموروثات التقليدية، وإلى حد ما الاعتبارات الاقتصادية. وفي هذا الصدد يشير برهان غليون إلى نشوء ونمو مشروعين لتجديد الدولة كقاعدة للرد على التحديات الخارجية هما (غليون، 1993، ص212):

- "التيار الأصولي الوطني والشعبي في المناطق الطرفية
  - "تيار الفكر الاوتوقراطي التحديثي في المناطق الأكثر مركزية والمدن الكبرى.
- وعلى هامش هذا المشروع التحديثي الدولي وبمواكبته نما فكران متوازيان هما: حركة الإحياء الإسلامي، والفكر العقلاني الحديث. ومن تفاعلها ولدت أول حركة معبئة وملهمة لحركة التغيير والتجديد الفكري

والاجتماعي، ومن ثم الانبعاث القومي في العصر الحديث وهي الإصلاحية الإسلامية التي يعرفها غليون بأنها (مدرسة فكرية سياسية اجتماعية أكثر مما هي مذهب أو محاولة لتجديد العقيدة الدينية) والتي انخرط فيها مفكرون بارزون أمثال جمال الدين الأفغاني (1838-1897) ومحمد عبده (1849-1905) وعبد الله فكري وعبد الله النديم (1845-1896) وإبراهيم المويلحي ومصطفى كامل (1874-1908)، حيث أصبحت مصر مركز نشاط الإصلاحية الإسلامية ومقر قيادتها. ويشير غليون إلى أن هذه المدرسة قد نجحت في تقديم إطار مرجعي وأدوات نظرية لتحليل الأوضاع السياسية والاستراتيجية وصياغة برنامج الإصلاحات وبلورة المطالب الاجتماعية لمجمل الحركات الوطنية في مصر، أو سوريا، أو العراق، أو المغرب (غليون، 1993، ص 52-53).

والمستعرض للكتابات العربية المعاصرة عن موضوع الدولة يجدها منشطرة بين أكثر من فريق يميل الأول منها إلى الدمج بين الآراء الغربية والآراء الخلدونية في تفسير نظام الدولة وتطوره. أما الفريق الثاني فيحاول تطبيق الآراء والنظريات الجاهزة التي استوعبها من خلال ثقافتهم الغربية على واقع الدولة العربية. وخصوصاً تلك الآراء الماركسية حول الدولة (زايد، 1985، ص 81). في ما يحاول فريق ثالث وضع أسس الدولة وفقاً للمعايير الإسلامية. إما إذا نظرنا إلى تلك الكتابات التي حاولت التنظير لتكوين الدولة الحديثة في الوطن العربي وشرح كيفية نشوءها، نجد أنها تنقسم بين اتجاهين رئيسيين يميل الأول إلى اعتبار الدولة القطرية العربية كيانات قديمة أعطتها السياسات الاستعمارية شرعية حديثة، في حين يعتقد الثاني أنها كيانات غير شرعية اصطنعها المستعمر في العصر الحديث لتساعده على إحكام هيمنته على الوطن العربي.

وبالعودة إلى الشروط السوسيو تاريخية التي تشكلت في إطارها الدولة في المجتمعات النامية، تتكشف بعض أهم معالم انفصال هذه الدولة عن المجتمع، وابتعادها عن أن تكون دولة قومية أو وطنية: (Etat - Nation - Etat Nationale) متجذرة في المجتمع، معبرة عن تناقضاته، وصراعاته، وحاجاته، واختلافاته، ومكوناته المتميزة (محسن، 2000).

لقد كانت مجتمعات العالم الثالث، في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أمام مشروعين كبيرين متناقضين (بالاندييه، 1986):

- مشروع الدولة التقليدية المحلية بزعاماتها وقياداتها ومثقفها وتحالفاتها المحلية والخارجية. ولم يكن هذا المشروع متمثلاً في كل المجتمعات النامية المتميزة باللاتجانس والاختلاف الجغرافي والتاريخي والحضاري والاقتصادي، وعلى مستوى البنيات والهياكل الاجتماعية والسياسية والثقافية (امين، 1980).

- المشروع الكولونيالي بشتى أشكال تواجده في المجتمعات المعنية، والذي يحمل في عمق توجهاته واستراتيجياته، مشروعاً رأسمالياً احتكاريًا، بالأساس.

وقد نتج عن هذا المآل التاريخي لتشكّل الدول في البلدان النامية لا قيام رأسمالية حقيقية بفلسفتها وقيمها وممارساتها... ولا قيام رأسمالية دولة: (Capitalisme d'Etat)، بالمعنى الدقيق للمصطلح، بالرغم من كثرة الحديث، في بعض مراحل تطور مجتمعاتنا، عن هذه الدولة (محسن، 2000). إن كل ما حدث لا يتعدى، في

واقع الأمر، نشوء دولة تابعة لمصادر القرار في المركز/الغرب، متخارجة في ارتباطاتها وعلائقها بمصادر القرار تلك. دولة هي، في العمق، إفراز لتسوية مزدوجة أكثر مما هي إفراز لصراع اجتماعي: تسوية بين المستعمر وبين النخب والقيادات المحلية بهدف إقرار الاستقلال السياسي الموهوم، وتسوية داخلية بين الفئات والشرائح الاجتماعية المناوئة والمختلفة قائمة على لجم الصراعات وإيقافها، وطمس التناقضات، تحقيقاً "للوحدة" ودرءاً للفوضى والتشتت والانقسام في "الأمة الواحدة".

### 3.1: وصف حالة إخفاق الدولة في الوطن العربي

عندما ندقق الفحص والتشخيص نتأكد أن ما تعيشه مجتمعاتنا هو ثمرة ثلاثة إخفاقات كبرى، لا يمكن أن يستقر مجتمع بوجودها. الأول هو الإخفاق في بناء الدولة ذاتها، من حيث هي تجسيد مؤسسي لرابطة سياسية اجتماعية وطنية، تعيد بناء العلاقات بين الأفراد على أساس القانون الواحد والمواطنة المتساوية والحريات الفردية التي يفقد الإنسان بغيابها استقلاله الشخصي، وبالتالي كرامته، ولا تقوم دولة اليوم وتستقر من دونها. والثاني الإخفاق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعني اليوم توفير فرص العمل لملايين الشباب، وفتح آفاق الحياة الاجتماعية المرضية والمنتجة أمامهم، (غليون، 2019) وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون النجاح في ولوج الثورة الصناعية والعلمية والتقنية. ومعظم الصراعات الدولية تدور حول الحصول على الموارد التي تسمح بتعظيم وتأثيرها، وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى جزاءاتها من الأجور والمرتبات. والثالث ضمان الأمن والسيادة والاستقلال والحماية من الاعتداءات والتهديدات الخارجية التي لا يمكن لدولة أن تكسب السيادة والشرعية، وبالتالي الصديقة والولاء، من دونها (غليون، 2019).

أمام هذه الإخفاقات التاريخية الكبرى، فقدت المجتمعات أي أمل في الدولة والنخب الحاكمة والسائدة في بلدانها، ولم تعد تثق بأن هناك من يمثلها ويدافع عن مصالحها وحقوقها وكرامة أبنائها واستقلالهم، لا في الداخل ولا في الخارج، لا بين المثقفين ولا بين السياسيين، فأصبح القلق على المستقبل وانعدام الثقة والأمن واليقين ثقافة سائدة لدى شعوب المنطقة العربية، وتربة خصبة لروح التمرد والاعتراض والاحتجاج والهرب من القانون. وفي العصر الحديث، وجدت النخب السياسية العربية المعاصرة نفسها أمام خيارين، فأما أن تستقي نموذجها من التجربة الحضارية العربية الإسلامية وبخاصة نموذج الدولة الدينية كما رسمها الفكر الإسلامي أو كما تحققت في التجربة الحضارية التاريخية، وإما أن تستقي معالمها من نموذج الدولة الغربية الحديثة كما أنتجتها الحداثة الأوروبية فعمدت إلى اقتباس النموذج الأخير، وهو ما أفرز إشكالية جديدة بين الدولة الناشئة والمجتمع وفي نتائج إدارتها للأمة من أجل النهضة. وقد نجد تفسير ذلك بما يلي (كاظم، 2008):

- طبيعة الصناع أنفسهم فقد شكلوا في الغالب نخبا غير دينية ومنتشرة بالثقافة الغربية أو غير متمسكة بثقافة إسلامية حقيقية.
- قرب النموذج الحضاري الغربي من نفوس صنّاع الدولة العربية الحديثة، وانبهارهم بهذا النموذج بعدما عرفت المجتمعات العربية مدى قوته، وحسدوا المجتمعات الأوروبية على وجوده، وطمعوا بإقامته أو إقامة ما يشبهه.

- تاريخ الدولة العربية الإسلامية وما حققته وما آلت إليه من أوضاع الاستبداد والنظر في سلبياتها فانصرف أولئك الصناع عن هذا النموذج.
- إنّ مقاربة سوسيولوجية للتركيب الاجتماعي لنخبة السلطة الحاكمة في غير دولة إستقلالية عربية ظهرت مع لحظة الخروج الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تبرز سمات هذه النخبة بالآتي (مراد، النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر، 1966):
  - أ. نخبة تابعة ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا لدول الغرب الرأسمالي.
  - ب. نخبة تضم كبار ملاك الأرض الذين استأثروا بعلاقات إنتاج ريعية لمصلحة مكانتهم الاجتماعية – السياسية، وعلى حساب القوى المنتجة في الأرياف الزراعية. هذا بالإضافة إلى بعض التجار الذين انخرطوا في علاقات السوق الرأسمالي، وكانوا، بمعظمهم، من عائلات أرستقراطية استقرت في المدن، لا سيما المدن – المركز، وكان لها حضورها التجاري في أسواقها الداخلية.
  - ت. مجتمع النخبة مركب عشائري، قبلي، عائلي، إثني وطائفي.
  - ث. صعود النخبة العسكرية إلى الحكم بعد نكبة فلسطين 1948، وشيوع ظاهرة الانقلابات العسكرية بوصفها الأسلوب الأفضل لاختصار مسافة الوصول إلى السلطة.
- لم تلبث نخبة السلطة الحاكمة أن وفّرت المعطيات اللازمة والضرورية لتأسيس نظام سياسي يقود الدولة والمجتمع معًا. إستطاعت قوى السلطة العربية أن تضفي على هذا النظام السياسي، وعلى مدى العقود الستة الممتدة بين مطلع النصف الثاني من القرن العشرين وحتى نهاية العقدين الأولين من القرن الحالي (الحادي والعشرين)، مرتكزات أساسية للشرعية، أبرزها أربعة (مراد، النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر، 1966):

- ✓ المرتكز الديني (تحالف بين النظام السياسي والمرجعيات الدينية...)
- ✓ المرتكز العسكري (الجيش، المخابرات، فرق الحماية الخاصة...)
- ✓ المشروع الاجتماعي الداخلي (الإصلاح، العدالة الاجتماعية، التنمية...)
- ✓ الخطاب القومي الداعي إلى تحرير فلسطين بوصفها القضية القومية المركزية الضاغطة على العرب جميعًا.

## 2 : مثلت الأزمات في بناء الدولة العربية

بعد مرور أكثر من ثلاثة أرباع قرن على قيام النظام السياسي المشار إليه، برز ما يمكن تسميته بـ مثلث الأزمات: أزمة النظام، أزمة المجتمع وأزمة الدولة (مراد، الدولة العربية الحديثة ومازق الانكشاف الوظيفي والاستراتيجي، 2012).

### 1.2 : أزمة النظام

تمثلت أزمة النظام الحاكم في غير قطر عربي بالآتي:

- ✓ إخفاق في مشروعه الإصلاحية التنموي الداخلي.

- ✓ إخفاق في خطابه القومي تجاه تحرير فلسطين وتجاه القضايا القومية الأخرى.
- ✓ تحسّن النظام بطبقة رابعة في المجتمع هي طبقة النظام تجمعها علاقات قائمة على شبكة من المنافع الخدمائية والزبائنية. من مواصفات هذه الطبقة أنها تحوّلت إلى طبقة ممتدة أفقياً وعمودياً أي أنها طالت سائر الشرائح الاجتماعية.
- ✓ تحوّل النظام إلى عصبية قرابية حاكمة (عشيرة، أسرة، طائفة، حزب)
- ✓ سادت الأوتوقراطية الحاكمة بدل الديمقراطية عبر تداول السلطة واتساع حجم المشاركة.
- ✓ سادت التوتاليتارية في سلوك النظام، بحيث أنه بات مستحيلاً عليه إحداث تغييرات نوعية خشية منه من أن يفتح ذلك الطريق أمام نهايته.

## 2.2: أزمة المجتمع

أبرز مظاهر هذه الأزمة:

- ✓ إنسداد أفق الطبقة الوسطى التي يتوقّف على دورها تأمين التوازن في المجتمع من جهة، وضمانة تغيير الدولة والمجتمع وتطوّرها على السواء من جهة أخرى.
- ✓ تهميش قوى المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، هيئات، روابط، إنتخابات).
- ✓ إتساع مساحة التهميش للشرائح الاجتماعية الدنيا، حيث ارتفعت معدّلات الفقر والامية، والهجرة، والبطالة.

## 3.2 : الانكشاف الاستراتيجي للدولة في الوطن العربي

برز الانكشاف الاستراتيجي للدولة في النظام الإقليمي العربي بقوة خلال العشرية الأولى من القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين)، وتمثّل وفق المستويات الستة الآتية:

### 1.3.2: إنكشاف الأمن الغذائي

يُسجّل لمعظم الدول العربية تمتعها بمساحات شاسعة من الأراضي إلا أنّها غير مستثمرة زراعياً إلى الحدّ الذي يستجيب لكفاية سكانها من الحاجات الغذائية، الأمر الذي يجعل الأمن الغذائي في أكثرية هذه الدول رهناً بتلقي الواردات من الخارج (صندوق النقد العربي، 2021). وهذا الأمر إن دلّ على شيء فإنما يدل على فشل السياسات التنموية للدول العربية، ولا سيما في مجال تأمين الأمن الغذائي.

### 2.3.2: الانكشاف السكاني

يُسجّل الأهمية الوازنة للكتلة السكانية في سائر الدول العربية وذلك لجهة (صندوق النقد العربي، 2021): الحجم السكاني المتزايد بوتيرة مضاعفة كل ثلاثة عقود، فيما في البلدان المتقدّمة يحدث التضاعف كل 116 سنة.

وهذا ما يدل على أنّ المجتمعات العربية هي مجتمعات شابة تنسم بالدينامية والحيوية، في حين أنّ المجتمعات الغربية هي مجتمعات الشيخوخة نظراً إلى اتساع حجم الفئات العمرية المسنّة مقابل الفئات الشابة والصغيرة السنّ. إلا أن الثروة البشرية العربية هي ثروة غير مستثمرة، وهذا ما تدل عليه مظاهر الانكشاف الآتية:

- أ. معدّلات الأمية للعام 2020 ( أن معدّلات الأمية في الوطن العربية بلغت 21%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمتوسط المعدل العالمي الذي يبلغ 13.6% )
- ب. معدّلات البطالة للعام 2020 (عدد الأفراد العاطلين عن العمل في المنطقة العربية بلغ 14.3 مليوناً، أي 11.44 بالمئة، مسجلة بذلك أعلى مستوى بطالة في العالم، ولاسيما بين النساء والشباب.)

فاروق طيفور ... أزمة بناء الدولة العربية المستقلة: الحكم الراشد والمقاربة الحضارية كبديل

ت. نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني 11 بالمئة سنة 2021.

### 3.3.2 : الانكشاف الاقتصادي (صندوق النقد العربي، 2021) فأبرز سمات الاقتصاد العربي

أ. اقتصاد استهلاكي وتبعية اقتصادية.

ب. هيمنة قطاع الخدمات على قطاعي الإنتاج الرئيسيين الصناعي والزراعي.

ت. عجز دائم في الموازين التجارية العربية.

ث. معدلات نمو متدنية للنتائج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 2% سنويًا.

ج. اقتصاد دين ومديونية عالية

### 4.3.2 : الانكشاف الثقافي والعلمي

تظهر مؤشرات هذا الانكشاف من خلال:

أ. بطء تحويل العلوم الأساسية إلى معارف في الإنتاج.

ب. تدني الإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

### 5.3.2 : الانكشاف السياسي

إنَّ أهمَّ ما تشترك به الدول العربية الراهنة، ولو بدرجات مختلفة، هو انكشافها السياسي الذي تدل عليه مؤشرات أربعة:

أ. الأساس الأبوي للسلطة .

ب. تراجع مساحة الشرعية السياسية للنظام الحاكم.

ت. فشل المشروع السياسي الذي رفعته النخب الحاكمة في مرحلة الاستقلالات الوطنية، والذي قام على شعارات التحرر من السيطرة الأجنبية، والاستعمار، ومواجهة إسرائيل، والانخراط في تكثف القوة الثالثة على الصعيد الدولي المتمثلة بدول عدم الانحياز.

ث. الانكشاف الديمقراطي من خلال معوقات عملية تداول السلطة، وتضييق هامش المشاركة الشعبية إلى حدٍ باتت معه سياسة التحوّل الديمقراطي «وكأنها سياسة حكومية دفاعية أكثر منها وسيلة جادة لتأسيس عقد إجتماعي جديد». (قرني، 2002، ص61)

### 6.3.2 : الانكشاف الاجتماعي

يكن هذا الانكشاف، ليس فحسب في عدم قدرة الدولة على ردم الفجوة في توزيعات الدخل الوطني بين سائر الشرائح الاجتماعية، أو في فشلها في قيامها بوظيفة التنمية البشرية، ومكافحة الفقر، والامية، والبطالة، والهجرة وغير ذلك، وإنما يكمن، بشكل أساسي، بفشلها في عدم استيعابها لمشكلة الأقليات الدينية والقومية، وبالتالي، بعدم قدرتها على تحقيق التماسك الاجتماعي وتشديد صرح المواطنة والوحدة الوطنية على أرض صلبة.

وإذا كانت الدولة قد فشلت، في الماضي، في تحقيق الاندماج المجتمعي، فإنها باتت اليوم أمام «مرحلة الدولة المنهارة التي تنهوى أمام عناصرها التفكيكية الطاردة» (قرني، 2002، ص61).

### 3. مفهوم عملية بناء الدولة وخصائصه وخطر عولمتها

تعتبر ظاهرة بناء الدولة (State-building) عملية سياسية ممتدة ومستمرة محورها بناء مؤسسات الدولة وشرعيتها وقدرتها على تحقيق الإحتياجات الإنسانية الكونية للمواطن كالأمن، والعدالة، وسيادة القانون، التعليم والصحة، والرفاه ... إلخ. (بن جيلالي، 2014، ص ص 41-

(42) لكن ما ينزع صفة الكونية عن هذه العملية هو أنها تخضع للتصدعات الداخلية والضغوطات الخارجية، مما يجعل هذه الظاهرة تتأرجح بين العالمي (universal) والنسبي (Relative) في ظل سياق العولمة، فهي تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية، وفي نفس الوقت هي ذات مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائد (صاغور، 2008، ص ص 15-16)

وبين هذين الحدين هناك سيطرة للنظرة الأحادية الخصوصية لعملية بناء الدولة. بالرغم من أن الكوني (Cosmic) في حقيقته يعد الفضاء الإنساني الذي يحمل الخصائص المشتركة التي تُوحّد البشر رغم تنوّع واختلاف خصوصياتهم، أما الخصوصي فهو التفرد والتميّز بتحصيل الخصائص المادية والمعنوية التي تمكن مجموعة بشرية من اختلافها عن باقي الخصوصيات.

فهناك ما يعرف بـ"الكوننة القيمية" التي تعنى بمحاولات تطوير عدد من الأنساق المعيارية والقيمية التي يمكن أن تطبع العالم وتحكم باسمه... ومركزها الفرد الإنسان المواطن، وقيمتها غير معروفة بجنس أو دين أو عرق أو لغة أو ثقافة أو تاريخ، وهذا النوع يمكن أن نسمه بالكونية المفتوحة عكس الكونية المغلقة التي تؤكد الاشتغال الأيديولوجي الموجه على هذه القيم والمعايير (برقوق، 2008، ص 2).

### 1.3 التعريفات الجديدة لبناء الدولة

بناءً على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظراً لتداخل مرتكزاتها من جهة، واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى، لكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصبّ اهتمامها في غايات بناء الدولة (State-Building Teleological) بما يخدم الدراسة ومنها (السبلاني، 2020):

- **تعريف (Rand corporation)** ، هي عملية تقوم في المجتمعات التي يخشى عودتها للصراع الذي خرجت منه، مؤثرة على الاستقرار الدولي والإقليمي، فتستخدم القوة كجزء من جهد أوسع، دون استبعاد تدخل الأطراف المحلية، لتقرير الاختلافات السياسية والاقتصادية، وتحقيق السلام المستدام "الشبه الدائم"، وليس الازدهار أو التقدم.

- **تعريف (OECD)** هي عملية دينامية تتم بمراعاة تاريخ الدولة وثقافتها، وليست إستراتيجية مخططة مسبقاً، فلا تشمل فقط بناء المؤسسات وتطويرها، وإنما تركز بصورة أساسية على تحقيق الشرعية والفاعلية والتكيف المرن.

- **تعريف (فوكوياما)** : هي تقوية القدرة المؤسسية، وتقليص أنشطتها أو تدخلها في نفس الوقت، وهي عملية مقصودة تقوم على بناء القدرات الإدارية، وإيجاد مؤسسات بيروقراطية حديثة ومنظمة وقوية. (فرانسييس، 2007، ص 195) .

- **تعريف (باتريك كابل)** : هي العملية التي تقوم على زيادة قدرات الدولة على العمل، من خلال إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي، التي تسعى لتحقيق دولة قوية وفاعلة، متجاوزة للإنقسامات الضيقة، وتطبع الدولة بالطابع المؤسسي، إلى جانب مراعاة العوامل التاريخية والجغرافية في بناء الدولة.

- **تعريف (مشتاق خان):** هي عملية تطوير قدرات الدولة، على فرض الاستقرار السياسي، وتحقيق الجدوى الاقتصادية، عبر تسوية سياسية تشمل جميع الأطراف، مع مراعاة نوعيتها، ومدى بقائها وقابليتها في التغيير.

- **(توني دودج):** هي عملية إستحواذ الدولة واحتكارها للقوة القسرية، ثم قيامها بوظائف خدمية تحت تبرير أيديولوجية شاملة "طابع فكري"، ثم تعطي دور للنخب دون الإستناد على تسوية سياسية، وذلك للحفاظ على الاستقلال النسبي للدولة.

- **تعريف (جابي):** هي احتكار استخدام القوة القسرية كشرط أساسي لبناء الدولة بعد الحرب الأهلية، والتي تتم بخمس عمليات، وهي: إعادة الاعمار، وتحقيق السلام، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتعزيز الديمقراطية والمواطنة واحترام الملكية، والمساعدات الخارجية.

- **تعريف (هالدين):** يرفض التحيزات القائلة بتركيز بناء الدولة على العمليات والمؤسسات الداخلية، ويرى أنها تتم وفق ثلاث عمليات أساسية (هالدين، 2011، ص11):

- ✓ إنشاء هياكل إقليمية فعالة.
- ✓ إقامة نظام إقليمي فعال.
- ✓ إيجاد قبول إقليمي لعملية بناء الدولة.

### 2.3 : سمات عملية إعادة بناء الدولة وخطر العولمة

و يتضح من خلال المفاهيم السابقة، أنّ عملية بناء الدولة (State-building process) تتميز بمجموعة من الخصائص، تتقاطع فيها مع المؤشرات التي تميز مفهوم التنمية السياسية، وهذه المؤشرات تُحيل على المفهوم الإجرائي، الذي يمكن اختصاره في المميزات التالية (طاشمة، 2011، ص ص 25-26):

- العملية (process) ؛ أي تطور وليست مرحلة (Stage) أو درجة بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.
- الديناميكية (Dynamic) ؛ أي أنّها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية.
- النسبية (Relative) ؛ كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة.
- الحياد (Neutrality) فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يُحدده الإطار التاريخي والمجمعي للعملية داخلياً وخارجياً.
- العالمية (universality) ؛ بمعنى أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة.
- ومع ظهور العولمة (Mondialisation) بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل مركزي في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب نظراً للتحويلات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة، فالإنسانية اليوم أمام وضع معقد ومركب من ثلاث حدود هي عولمة التبادلات، وكونية القيم وخصوصية الأشكال الثقافية، بالإضافة إلى الثورة العلمية والتكنولوجية، وترابط الأسواق المالية وتدويل الحياة الاقتصادية... إلخ (بن جيلالي، 2015، ص270)..

في هذا المنحى يمكن الحديث عن عولمة بناء الدولة وليس كونية مبادئ "واستقاليا" وروح الثورة الفرنسية، وما يثبت ذلك المؤشرات التالية:

➤ السياسات المنتهجة من طرف المؤسسات الدولية الرامية إلى تحجيم دور الدولة، لتكريس التبعية والتخلف.

➤ الثالث الإقتصادي (أوروبا و اليابان وحلفاؤهم الذي يشكل هيكلا أكثر تمييزا مع غير شركائها.

من خلال هذا العرض يتبين أن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الدولة وخاصة في العالم العربي والإسلامي، وهي أنها دولة "مستوردة" ، (حسب تعبير برتراند بادي) فُرضت عليه فرضا من الإمبريالية الغربية، وتضخمت تضخما شديدا تحت رعايتها حتى تحقق مصالحها وتحافظ على هيمنتها. فالدولة المستوردة تفقد التأثير على مجمل الحياة الاجتماعية والدينية و لا تؤثر بالمعنى المطلوب على مسار النشاط الاقتصادي وتوجهات القائمين عليه (بادي، 2017، ص258)، مما يترتب عليه ازدواجية بين البنية الاجتماعية وبنية الدولة وهذا يضعف الطرفين، المحصلة بناء مشوه وغير فاعل للدولة تفكيكا للبنية الاجتماعية الموروثة وتحجيم دورها وتقليل وظائفها وتقليص فاعليتها. وفي النهاية لا نحصل على دولة حديثة وإنما نحصل على دولة مسلحة، ولمعالجة إشكالية بناء الدولة لنعرض في هذا المطلب عدة مقاربات لبناء الدولة الوطنية المستقلة (شرارة، 1980، ص48).

#### 4 : المقاربات الجديدة في إعادة بناء الدولة

##### 1.4 : مقارنة الحكم الراشد في بناء الدولة

إنَّ وضع مقارنة الحكم الرَّاشد في سياق تكوين الدَّولة العربيَّة، من خلال إبراز العلاقة بين السُّلطة بوصفها ظاهرةً تاريخيَّةً، والديمقراطيَّة بوصفها نظامًا سياسيًا وبناء الدَّولة قد يجعل الحكم الرَّاشد أُنموذجًا معرفيًّا يصلح أن تُبنى له مجموعة مؤشَّرات تعبِّر عن استقرار النُّظام السِّياسي. ترتكز على قيم ومؤشَّرات الجودة السياسية الهادفة إلى الاستثمار الأمثل في الموارد المادية والبشرية والمعرفية للدولة، بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة والشفافية والفعالية، عن طريق إقرار سيادة القانون والنزاهة والتناوب على الحكم وتفعيل مبدأ الرقابة والمحاسبة والمساءلة. فمنظومة الحكم الراشد ترتكز على إلزامية تكريس قيم العدل والديمقراطية والتداولية وحقوق الإنسان والرشادة السياسية، والنَّأي عن مظاهر التسلط والفساد السياسي وشمولية الحكم وكل الذرائع المفضية إليه (خضر، 2020).

كما يمكن تحديد طبيعة دور الحكم الراشد وآلياته وفق ثلاث مؤشرات رئيسية هي (خضر، 2020):

- ✓ الأهداف: تهدف منظومة الحكم الراشد إلى إرساء معالم الحرية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وترشيد الإنفاق، والعدالة الاجتماعية، والمساواة في توزيع الموارد، والشفافية والمساءلة.
- ✓ الآليات: فالحكم الراشد يعتمد آليات للحكم تقوم على الانتخابات، التداول على السلطة، شرعية الكفاءات، استقلالية العدالة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، تشجيع منظمات المجتمع المدني، الحرية الإعلامية، الرقابة على عمل الحكومة.

✓ الأشخاص: فلا بد من الاعتماد على شرعية الكفاءات والشخصيات الجديرة والنزيهة التي تحظى بالثقة والمصداقية الشعبية والشرعية القانونية والمشروعية السياسية، وتمكين النخب ذوي المهارات المعرفية والخبرات الناجحة وأصحاب الإختصاص من تقلد مناصب الحكم سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية.

ومن مظاهر ونتائج مقارنة الحكم الراشد: الاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، قلة الفساد للتعرض للمساءلة والمحاسبة، ارتفاع الدخل الفردي ومستوى الرفاه، جودة التعليم وتراجع نسب الأمية. ويستوجب ذلك تأسيس مناخ سياسي وقانوني وثقافي وأخلاقي واجتماعي ملائم لإحلال مبادئ الحكم الراشد في النظم العربية المعاصرة، ويتأتى ذلك بأخلاق الحياة السياسية من خلال (خضر، 2020):

- التأسيس لشرعية ونزاهة العملية الانتخابية من خلال تطوير آلياتها ومؤسساتها ومرجعياتها القانونية.
- تطوير النظام الانتخابي بوضع آلية انتخابية فعالة ودقيقة تعكس بصدق توجهات الناخبين وإرادتهم، وضمان لمبدأ التمثيل الحقيقي الذي سيفضي إلى التداول على السلطة دوريا.
- تحقيق التوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية، مع سيادة واستقلالية السلطة القضائية.
- الفصل التام للسلطة القضائية وسيادتها وعلويتها على باقي السلطات والمؤسسات والأشخاص، لأنها تمثل الحصانة من أي انحراف للنظام السياسي أو للمسؤولين.
- تبني معايير الكفاءة والجدارة في تولية المناصب السيادية والتحاكم إلى الرأي العلمي في تسيير الشأن العام، فالدول الحديثة تستند إلى مراكز البحث وغرف التفكير الإستراتيجي والعقول الخلاقة والأفكار غير التقليدية وثقافة التحسين المستمر.
- تطوير القطاع التعليمي حتى يصبح رافدا للمجتمع والاقتصاد ومنتجا للثروة الحقيقية للشعوب وهي المعرفة "رأس المال المعرفي" ببعدها القيمي والحضاري والإقتصادي والسياسي.
- تفعيل المحاسبة والمراقبة الشعبية الدائمة على كل مؤسسات الدولة والإحساس المُتقد والمستمر بالمسؤولية الجماعية تجاه الوطن، وعدم السماح بتراكم الفساد والتمكين لأهله، والتحول نحو ثقافة الجودة والكفاءة ومعالجة الأفكار.
- التأسيس لثقافة المواطنة الفاعلة والإيجابية والتي تعتبر من أخص ركائز الحكم الراشد والتنمية بمختلف أبعادها، أين يكون الفرد فيها محور نجاح كافة المشاريع التنموية والإصلاحية.
- التأسيس لمجتمع مدني مستقل وفاعل ورافد للمشاريع التنموية للدولة؛ وقادر على طرح البدائل والأفكار الجيدة في مختلف القطاعات.

#### 2.4: المقاربة الحضارية الراشدة لعملية بناء الدولة

يرتكز المنظور البيئي الحضاري في هذه المحاولة على المزاجية بين مراعاة خصوصية عملية بناء الدولة وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والاستفادة من المداخل المعرفية التي سادت في الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتهما. حيث يبرز إسهام "ابن خلدون" في التنظير لعملية بناء الدولة من خلال تحديد العوامل الفاعلة ذات الأثر الحاسم في التجربة الحضارية الإسلامية عموما، وتشكل الدولة تحديداً، نذكر منها مايلي (الجابري، 1994، ص ص 254-259):

➤ الأيديولوجيا، مما يقصده في هذا المجال الدين، الذي يعتبر شرطا ضروريا لقيام دولة العرب، ولكن غير كافي لأن الدعوة الدينية نفسها، وهي تستهدف تغيير الأوضاع القائمة، لا تتم إلا عندما تتبناها جماعة قوية بعددها، ملتزمة بعصبيتها .

➤ العصبية التي لعبت دورا أساسيا في عدم إستقرار الحكم في تاريخ الإسلام وقصر أمد الدولة فيه. إن التاريخ الإسلامي في نظر "ابن خلدون"، كان تاريخ صراع عصبيات، اكتسى في معظم الأحوال غطاء دينيا، لكن في العمق كان يحره "النحلة المعاشية". مما يدل على حضور العامل الاقتصادي بقوة في تفسير هذه الظاهرة، بالإضافة إلى تأثير الطبيعة والمناخ "الخصب والجذب" كما يسميه.

من خلال هذه العوامل الفاعلة والمتداخلة، التي نظر إليها "ابن خلدون" على أنها عوامل ثابتة تشكل ما أسماه طبائع العمران، تبدو حركة التاريخ الإسلامي في شكل حركة دورية تشخصها عملية قيام الدول وسقوطها، وتتحكم فيها تلك العوامل مجتمعة إلى حد بعيد.

إن مفهوم "ابن خلدون" للدولة والعوامل التي تسهم في بنائها قد اعتبر العصبية بقوتها محورا للدولة ومحركا لصيرورتها، وهو بنظريته هذه يندرج ضمن ما نسميه اليوم بالمدرسة السياسية الواقعية في دراسة الدولة والتي ترى في هذه المؤسسة تعبير عن القوة أو السلطان (هادي، د.ت، ص99).

وعلى هذا الأساس فإن المنظور الحضاري يمكن أن يسهم في وضع أسس لدولة تبنى على مقومات حضارية أصيلة، فإمكانية تحقيق ذلك تتطلب تضافر الجهود وابتعادا عن التبعية والتنميط والإستيلاب من خلال رؤية معرفية ثابتة وبوسائل علمية أصيلة تكون قاعدتها التأسيس على مبدأ حركة الاستخلاف، فيجب إعادة بناء الدولة على أخلاقية عامة تعيد إستلهام فكرة الجماعة، وتعيد تشغيل الطاقة الروحية للإنسان والمجتمع، وتنمية مجال سياسي متوازن (غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، 1992، ص ص 474-475).

و يذهب المفكر الجزائري "مالك بن نبي" في هذا الصدد كرائد من رواد المنظور الحضاري : إلى أن الإنسان دعامة الفكرة، وبناء الفرد الإنسان لا يكون إلا بتشكيل وتكوين ثقافته التي تعد بمثابة الارتكاز و ليس الارتكاس في تعزيز هوية المجتمع ومقومات الدولة، من خلال بناء الثقافة المبنية على الحوار والتشاور ونبذ ثقافة الخلاف القائمة على التطرف والتعصب (جيلالي، 2015، ص273) .

#### الخاتمة:

وبعد استعراض المحاور أعلاه بغرض اختبار الفرضيات المطروحة للإجابة على إشكالية هذا الدراسة تبين لنا أنه كلما كان بناء هياكل الدولة وتشريعاتها منسجما مع البنية الاجتماعية ومتناغما مع إرادة المجتمع وتطلعاته كلما استطاعت الدولة وأبنيتها الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية والنهضة. وكلما ابتعدت الدولة عن التجاوب مع الأبنية الاجتماعية والتطلعات الراسخة لدى المجتمع باستيراد نموذج الدولة الحديثة كلما عاشت حالة

تغول وابتعاد عن آمال المجتمع مما أدى إلى حالة اللا إستقرار السياسي والاجتماعي ثم الوصول إلى حالة الانهيار بسبب التعثر والإخفاق في تحقيق التنمية والرفاه وتحولت إلى أداة لدى مؤسسات التصنيف العالمي ووصفها بالدولة الفاشلة والتي تحتاج إلى تدخل وحماية دولية فيما سمي بمعايير الدولة المعولمة التي تفرض عليها الخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية والتشريعات التي جعلها في مواجهة مستدامة مع مجتمعاتها وشعوبها وتكرس صدام مزمّن بين الدولة والأمة، وهو سبب مباشر في أزمة الدولة الوطنية المستقلة اليوم، ومن خلال الفحص والدراسة وبغرض اقتراح مقاربات لإعادة بناء الدولة الوطنية المستقلة والناهضة خلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية :

- (1) إنّ رصدًا موضوعيًا للمسار التطوّري الذي سلكته الدولة في النظام الإقليمي العربي منذ قيام جامعة الدول العربية العام 1945 وحتى اليوم، يخرج بتسجيل استنتاج قاطع مفاده أن الدولة العربية الحديثة كانت تتطوّر على قاعدة أزمة بنائية ووظيفية باتت معها غير قادرة على الخروج منها بسهولة. تمثّلت هذه الأزمة على مستويين: الأول، تعثرها في إنجاز هياكلها المؤسسية الداخلية، والثاني، عجزها الوظيفي في إدارة مجتمعها من ناحية، وفي التوصل إلى مصالحها مع مجالها القومي من ناحية أخرى.
- (2) قوانين الدولة الحديثة لم تقو البنية الاجتماعية للأمة، وكانت التعديلات المؤسسية والتشريعية منقطعة الصلة بالبناء الاجتماعي الموروث، وترتب على ذلك حدوث ازدواجية بين البنية الاجتماعية وبنية الدولة الحديثة فكانت المحصلة إلحاق الضرر والنشوء بالدولة والبنية الاجتماعية معا في آن واحد.
- (3) في الغرب يتسيد المجتمع المدني على الدولة، وتتخذ سيطرة الطبقة الحاكمة صورة التراضي والهيمنة، في حين أنه في الشرق تتسيد الدولة على المجتمع المدني وتتخذ سيطرة الطبقة الحاكمة شكل التسلط والقهر؛ "فالدولة هي كل شيء".
- (4) إن "الطريق غير الأوربي" في بناء "الدولة"؛ يمكن أن يمثل "النموذج البديل لنمط دولة واقعية أخرى ذات مسار تطوري" مغاير لمسار الدولة الأوربية؛ ويقصد به التجربة اليابانية والتجربة الماليزية؛ حيث إن اليابان وماليزيا هي دول واقعية فعالة و"ناجحة"، مع أنها قد سلكت في تطورها مسلكا مخالفا إلى حد بعيد للدول الغربية.
- (5) أن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الدولة وخاصة في العالم العربي والإسلامي، وهي أنها دولة "مستوردة" ، فُرِضت عليه فرضا من الإمبريالية الغربية، وتضخمت تضخما شديدا تحت رعايتها حتى تحقق مصالحها وتحافظ على هيمنتها.
- (6) المتغير الاجتماعي والحضاري عبارة عن تكوينات إذا أصابها الجمود فقدت الدولة فرص النهضة، أما إذا تطورت في أشكال جديدة تلائم الظروف المتغيرة المحيطة بنا ستكون هذه الأبنية جزءا أصيلا من النهوض . ومن هنا يبرز دور المتغير الاجتماعي والحضاري في بناء الدولة.
- (7) تعتبر مقارنة الحكم الراشد والمقاربة الحضارية مدخلا موضوعيا لإعادة بناء الدولة المستقلة إذا التزمت النخب الحاكمة بمعايير وأسس هذه المقاربات وأدركت خطورة استيراد النظم والأنماط والتشريعات من البيئة الغربية سواء باختيارها أو بالاستجابة لتعليمات وأوامر الدولة المعولمة التي تفرض أنماطها ومنظوماتها على الدول والمجتمعات وتلزمها بذلك.

8) المنظور الحضاري يمكن أن يسهم في وضع أسس لدولة تبنى على مقومات حضارية أصيلة، فإمكانية تحقيق ذلك تتطلب تضافر للجهود و ابتعادا عن التبعية والتنميط والإستيلاب من خلال رؤية معرفية ثابتة وبوسائل علمية أصيلة تكون قاعدتها التأسيس على مبدأ حركة الاستخلاف، فيجب إعادة بناء الدولة على أخلاقية عامة تعيد إستلهاهم فكرة الجماعة، وتد عيد تشغيل الطاقة الروحية للإنسان والمجتمع، وتنمية مجال سياسي متوازن.

### الإحالات والمراجع:

- امين, سمير . (1980). *المغرب العربي الحديث*. بيروت: دار الحداثة.
- برقوق, امحمد. (2008). *الكوننة القيمية وهندسة عالم ما بعد الحداثة*, الجزائر. العالم الاستراتيجي العدد السابع.: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية.
- بن جيلالي, محمد امين. (2015) *مقاربة بناء الدولة في ظل العولمة*. مجلة لوغوس، العدد الرابع، جامعة بومرداس.
- بن جيلالي محمد امين. (2014). *مشكلة بناء الدولة: دراسة إبستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة*. تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية .
- بيتر هالدين. (2011). *بناء المنظومات قبل بناء الدولة، الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة*. تأليف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات عالمية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- بادي, برتراند. (2017). *الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي*. القاهرة: مدارات للابحاث والنشر.
- بالاندييه, جورج. (1986). *الانثروبولوجيا السياسية*. بيروت: مركز الانماء القومي.
- الجابري, محمد. عابد. (1994). *فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جابر, الانصاري. (1995). *تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- صاغور, عبد السلام. (2008). *بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية*. الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- صندوق النقد العربي. (2021). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021*. الامارات: صندوق النقد العربي.
- شرارة, وضاح. (1980). *حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين*. بيروت: دار الحداثة.
- طاشمة, بومدين. (2011). *دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات*, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- غليون, برهان. (1993). *المحنة العربية الدولة ضد الأمة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غليون, برهان. (1992). *نقد السياسة: الدولة والدين*. بيروت: دار الاجتهاد للابحاث والترجمة والنشر.
- قرني, بهجت. (2002). *تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي وأهمية البعد الثقافي المهمل. المستقبل العربي*.
- فرانسيس، فوكو ياما ( 2007 ) ، *بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21*، تر: مجاب الامام، السعودية، العبيكان .
- كاظم, الزبيدي حسن. (2008). *الدولة القطرية العربية: المضامين والإشكاليات*. مقارنة نظرية. الكوفة: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- مراد, مصطفى. (1966). *النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر*. بيروت: مركز الانماء العربي.
- هادي, رياض. عزيز. (د.ت). *مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون*. مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد العدد: 57، كلية العلوم السياسية.

## فاروق طيفور ... أزمة بناء الدولة العربية المستقلة: الحكم الراشد والمقاربة الحضارية كبديل

- زايد، أحمد. (1985). *الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية*. القاهرة: دار الثقافة الجديدة للنشر والتوزيع.

### مراجع على الشبكة :

- خضر، حرز الله. (2020). *الحكم الراشد معالم في المعرفة والممارسة*. شوهذ يوم 05 01، 2022، الجزيرة على الرابط التالي : <https://bit.ly/3uWr7Co>
- السبلاني، امل. (2020). *مفهوم بناء الدولة في الادبيات المعاصرة والانتقادات الموجهة لها*. شوهذ يوم 02 26، 2022، موقع رقيم : <https://bit.ly/3swDnHS>
- محسن، مصطفى. (2000). *سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث*. شوهذ يوم 02 26، 2021، موقع دار المنظومة: <https://bit.ly/3HA8I0P>
- مراد، محمد. (2012). *الدولة العربية الحديثة ومازق الانكشاف الوظيفي والاستراتيجي*. مجلة الدفاع الوطني. <https://bit.ly/3vyL7Lk> ..
- غليون، برهان. (2019). *عن سفينة العرب الغارقة*. شوهذ يوم 05 12، 2020، موقع برهان غليون : <https://bit.ly/3lyoDxO>